

حقوق الإنسان وازدواجية المعاملة: بين مشروعية المفهوم وتسييس الممارسات

Human rights and double standards: between the legitimacy of the concept and the politicization of practices

محمد جغام(*)

جامعة بسكرة، الجزائر
البريد الإلكتروني

تاريخ الاستلام: 2022/07/19 تاريخ القبول للنشر: 2022/12/08

ملخص:

الحماية الدولية لحقوق الإنسان حصيلة جهود متداخلة لمجموعة من الفاعلين على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، لكن البيئة الدولية التي تتميز بالتعددية، التداخل والتأزم وارتباط إنتاج معايير حقوق الإنسان بالاعتبارات البراغماتية ساهم في التأسيس لفجوة بين حقوق الإنسان كمفهوم قانوني مشروع وبين الممارسات السياسية التي تبتعد كل البعد عن المشروعية وتجلّى ذلك بوضوح في الازدواجية في المعاملة وسياسة الكيل بمكيالين والمحابة في تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ستحاول الدراسة التمهيد في مفهوم الازدواجية وأسبابه وأثاره وتجلياته.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، ازدواجية المعاملة، الانتقائية، تسييس

Abstract:

International protection of human rights is the result of the overlapping efforts of a range of actors at the national, regional and global levels, but the international environment characterized by pluralism, overlap and interdependence and the association of the production of human rights standards with pragmatic considerations has contributed to the establishment of a gap between human rights as a legitimate legal concept and political practices that are far from legitimate.

key words: Human rights, double standards, selectivity, politicization..

مقدمة:

تعتبر حقوق الإنسان ثمرة مخاض عسير فعلى الرغم من احتواء جميع الثقافات لفكرة حقوق الإنسان إلا أن الرؤية لتلك الحقوق تختلف من مجتمع إلى آخر، مما ساهم في بروز مجموعة من المشكلات الفلسفية و المفاهيمية التي تكتسح الخطاب الدولي لحقوق الإنسان وهو ما جعل مهمة إصدار نصوص عالمية تحتوي جميع الثقافات على اختلافها صعب جدا، فالمرجعية الفلسفية تلعب دورا مهما في التوتر القائم بين الحقوق كقيمة أخلاقية مجتمعية وبين الحقوق كمعيار عالمي ملزم، وقد تجلّى هذا النزاع الفلسفي بوضوح في الأعمال التحضيرية للشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

فالحماية الدولية لحقوق الإنسان تقوم على أساس إيجاد التوازن بين الحد من سلطة الدولة من جهة، وتفعيل تلك السلطة من جهة أخرى بغية إعمال المعايير العالمية لحقوق الإنسان، فالتزام الدولة ينشأ مسؤولية نحو الإحقاق الفعلي لحقوق الإنسان لكن العولمة تحاول مصادرة سلطات الدولة قدر الإمكان، ، حيث تشير ديناميكية العلاقات الدولية الحالية إلى انفصال كبير بين فكرة حقوق الإنسان العالمية المتجذرة في مجتمع دولي أساسه الدول، و فكرة حقوق الإنسان المسيسة السائدة مجتمع دولي تتحكم فيها التدفقات والروابط العالمية الغير دولاتية المصدر مبدئيا، ليس هناك أي ارتباط فعلي بين حقوق الإنسان والسياسة الدولية أو ما يسمى بأنسنة السياسة الدولية نظرا للتعارض بين مثالية ومشروعية حقوق الإنسان مع طبيعة العلاقات الدولية التي تفتقر للمثالية والمشروعية في اغلب الأحيان فملائكية حقوق الإنسان تتناقض مع ميكافيلية العلاقات الدولية التي تركز على الطموح إلى القوة مع الأولوية للمصالح الوطنية والتعصب الإيديولوجي واستغلال اللاتوازن في القوى واستغلال القيم لأغراض ذاتية (محمد، 2000، ص 115.116) الإشكاليات في ظل تمسك الدول بسيادتها وازدواجية المعايير مما يؤدي إلى المساس بعالمية حقوق الإنسان المكرسة في النصوص الدولية المختلفة.

والواقع أن تسييس حقوق الإنسان يقوم على أساس ميثاق منظمة الأمم المتحدة ذاتها، وكذلك على التشكيل المؤسسي لها ، الذي يشمل الأطراف الفاعلة من الدول والكيانات غير الحكومية. ومع ذلك ، إذا كان لا مفر منه ، فلا يمكن قبوله. فالاستغلال السياسي لحقوق الإنسان الذي يؤدي إلى تفسير وتنفيذ سياسيين للقانون الدولي لحقوق الإنسان ، على حساب تعزيز وحماية حقوق الإنسان وعالميتها ، يشكل عقبة أمام تقدمها وعقبة أمام التعاون الدولي في هذا الميدان. ولذلك يجب رفضه ، خاصة وأنه يمكن أن يؤدي ، كما ثبت ، إلى تدهور عميق في حقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية (Kellci, 2014, p02) ومن ابرز تجليات تسييس حقوق الإنسان الأعمال المفرط لازدواجية المعايير وسياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وعلى الرغم من شيوع هذا

المصطلح في الأدبيات القانونية والسياسية إلا أن الدراسات التي تناولته قليلة جدا خاصة في مجال حقوق الإنسان ،لذا سيتناول هذا المقال التمحيص والتحليل في مدلول هذا المصطلح على مستوى الواقع عن طريق لفحص في أسبابه وتجلياته وأثاره على حقوق الإنسان سواء على المستوى المعياري أو المؤسسي. لذا سترد إشكالية الدراسة على النحو التالي : ما هي حقيقة الترابط بين حقوق الإنسان كمفهوم قانوني مشروع وبين ازدواجية المعاملة كمظهر للتوظيف السياسي لحقوق الإنسان على مستوى الممارسة؟ للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الخطة التالية:

المبحث الأول: المقصود بازدواجية المعاملة في مجال حقوق الإنسان

المطلب الأول: أسباب الازدواجية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان

المطلب الثاني: تكريس الدول الغربية للممارسات الانتقائية في حقوق الإنسان

المبحث الثاني: تجليات الازدواجية في المعاملة في مجال حقوق الإنسان

المطلب الأول: اثر الازدواجية في المعاملة على ممارسة حقوق الانسان

المطلب الثاني: اثر الازدواجية في المعاملة على الحماية الدولية لحقوق الإنسان

المبحث الأول: المقصود بازدواجية المعاملة في مجال حقوق الإنسان

ويقصد بها قيام الدول والمنظمات بإتباع سلوك متغير بخصوص الأوضاع المتماثلة، ويفرضها ذلك وجود نصين مختلفين المضمون والهدف يتم إعمال أحدهما دون الآخر على نفس الأوضاع، وتتوافر الازدواجية عندما يطبق النص القانوني على طائفة من الأشخاص والوقائع دون قريناتها المتماثلة الخاضعة لنص قانوني آخر ذي مضمون وهدف مختلف، أو أن يخضع ذات الأشخاص ونفس الوقائع لنص معين في مرحلة والآخر مخالف في مرحلة أخرى، مما يؤدي إلى انعدام الثبات والاستقرار في المعاملات الدولية(مصطفى ، 2007 ، ص07)

المطلب الأول: أسباب الازدواجية في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان

تعبر الأبعاد السياسية المرتبطة بحقوق الإنسان السبب الرئيسي في إعمال الازدواجية باعتبار أن فكرة حقوق الإنسان في السياسة الدولية لا تجد أساسها في نبل المبادئ التي تسعى إلى تطبيقها، ولا حتى في طبيعة النصوص التي تحتويها، إنما تجد هذا الأساس في إطار ما تستند آلية العلاقات الدولية، من تحقيق للمصالح الذاتية خاصة وأن مسائل حقوق الإنسان محل خلاف إيديولوجي(عبد الجبار ، 2015 ، ص241)

كما تلعب الاعتبارات الإيديولوجية دورا هاما في إعمال ازدواجية المعاملة فيتم التركيز على ممارسات وغيض النظر عن ممارسات أخرى، فالدول الاشتراكية في الحرب الباردة ركزت على انتهاكات حقوق

الإنسان في جنوب أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية، وأغفلت النظر عن الانتهاكات التي تقوم بها الدول الحليفة الشمولية في العالم في الثالث، ونفس المنهج اتخذته الدول الغربية التي لا تهتم إلا بحقوق الإنسان المدنية والسياسية ولا تذكر المخالفات إلا في الدول التي تكون لها مصلحة استراتيجية للتدخل فيها أما دول العالم الثالث فلا تكثر إلا بالحقوق السيادية ومواجهة المستعمر السابق ولو على حساب مواطنيها (مصطفى، 1984)

كما يمكن إيعاز الازدواجية في المعاملة إلى انعدام المساواة الفعلية بين الدول كاملة السيادة، فيتجلى هذا الأمر بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة، فالمادة الثانية تتضمن في فقرتها الأولى "مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول"، غير أن المادة 23 من الميثاق نفسه تتجاوز فكرة المساواة بمنحها الدول الخمسة مقاعد دائمة في مجلس الأمن، بينما ينتخب الآخرون لمدة سنتين فقط، وتعاني الدول العشرة كذلك انتقاصا من المساواة في السيادة نتيجة للمادة 17 من الميثاق التي تنص على حق النقض الذي تمارسه الدول الخمس الكبرى فقط. ويمتد الطابع التمييزي بين الدول في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات العالمية (فيصل، 2012، ص 366).

ففي إطار انعدام المساواة والانقسام والتعقد الذي يمتاز به المجتمع الدولي، فإن حقوق الإنسان لا تمتلك وزنا ثقيلا أمام الصالح الأساسية التي تحرص الدول الأقوى على الاحتفاظ بها، مما جعل منظومة حقوق الإنسان تعاني من التناقضات في العلاقات بين الدول وتخضع لموازين القوى الدولية، التي وظفت حقوق الإنسان كأداة لخدمة المصالح الإستراتيجية للدول (روجيه، 2000، ص 84).

فمن الناحية النظرية المصلحة الوحيدة للالتزام بحقوق الإنسان هي حماية حقوق الإنسان واحترامها وتعزيزها، إلا أن التجربة أثبتت أن الواقع خلاف ذلك، فثمة دوافع مصلحة تدفع الدول للانضمام إلى المنظومة العالمية لحقوق الإنسان فالدول الشمولية "تلتزم" بحقوق الإنسان كرد فعل على الضغوط الخارجية أو لأسباب دعائية، من أجل تفادي التدخل في شؤونها، أما الدول النامية والفقيرة فتلتزم بحقوق الإنسان بغية الحصول على منافع مالية وإعانات مادية، فيكون الالتزام هنا نتيجة لضغوط خارجية سياسية واقتصادية كالتهديد بوقف المساعدات والتلويح بعدم السماح للدول بالانخراط في بعض الاتحادات كما حدث بالنسبة لتركيا إزاء الاتحاد الأوروبي (محمد، 2017، ص 104).

فارتباط حقوق الإنسان بالمصلحة جعل من تقرير مخالفات حقوق الإنسان المجال الخصب لممارسة الازدواجية في المعاملة بين قبول أسباب انتهاك حقوق الإنسان وبين رفضه فقد يكون رد الفعل قويا يتفاهم لدرجة التدخل العسكري أو يكون ردا الفعل ضعيفا ومتسامحا فيتعذر التدخل تحججا

بوجود مساس بالشؤون الداخلية للدول، فتقدير مخالقات حقوق الإنسان يؤجج التناقض بين الحماية الدولية لحقوق الإنسان من جهة وحظر التدخل من جهة أخرى، وحيث أن الفكرتين في إعمالهما وترجيح إحداهما على الأخرى قابلتان للتغير من حالة إلى أخرى تصبح الازدواجية قابلة للأعمال (مصطفى، 1984، ص 82)

المطلب الثاني: تكريس الدول الغربية للممارسات الانتقائية في حقوق الإنسان

غالبا ما ترفع الدول الغربية شعار احترام حقوق الإنسان بالمفهوم الغربي لخدمة مصالح خاصة وأغراض آنية، معتبرة أن الغاية تبرر الوسيلة للوصول لذلك الهدف، حيث يتم ابتزاز المخالفين للوصول بهم إلى الإذعان ومن لم يذعن تصدر له شهادات سوء السيرة والسلوك ويظهر على أنه أكبر منتهك حقوق الإنسان، بينما يتم غض الطرف عن انتهاكاته وممارساته غير الديمقراطية إذا كان من أصحاب الطاعة والولاء للتمركز العربي (عبد اللطيف، 2009، ص 284).

وقد عبرت عن ذلك بوضوح "كوندوليزا رايس" وفي مقال نشر لها سنة 2000 في مجلة Foreign affairs قائلة "أن الحكومة الأمريكية ليست مضطرة للعمل وفق معايير وهمية للسلوك الدولي أو التقيد بكل ميثاق دولي أو اتفاقية دولية يحلو لأحد طرحها، وعلى جميع الدول باستثناء الأتباع والحلفاء أن تطيع هذه المعايير بمنتهى الدقة والتفسير الأمريكي لها وإلا.. (نعوم، 2007، ص 109)

واتساقا مع نفس الطرح يقول "جوشوا مورافشيك" المنتهي للتيار المحافظ الجديد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعلب دورا مهما في نشر المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان من خلال الدبلوماسية الناعمة والمساعدات وحتى العمل العسكري إن اقتضي الأمر (محمد، 2005، ص 62)

فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر للقانون الدولي كجزء من القانون الأمريكي ومع انهيار الاتحاد السوفياتي راحت وتيرة تدخلها في المسائل المتعلقة بالقانون الدولي إنشاء وتطبيقا وتنفيذا تأخذ منحى جديدا برزت فيه الرؤية الأمريكية الأحادية المنصرف بالأساس، وقبل كل شيء وبعده إلى التعبير عن وجهات النظر الأمريكية التي تعكس على نحو سافر المصالح الأمريكية وتسعى إلى فرض الهيمنة الأمريكية بكل السبل (محمد، 2009، ص 78)

فالاهتمام بحقوق الإنسان كمصلحة قومية أمريكية ما هو إلا حلقة من حلقات سيناريو الهيمنة الأمريكية المنبثق عن مقولة النظام الدولي الجديد الذي يقوم على عدد من المرتكزات المتسقة مع الإدارة الأمريكية للهيمنة على العالم كتنامي القوة العسكرية الأمريكية وانتشار القواعد العسكرية الأمريكية في مختلف الدوائر الإقليمية والسيطرة على الإعلام العالمي، واحتكار دور شرطي العالم في عقيدة التدخل الإنساني الدولي، سيطرة حلف الناتو على البحر الأبيض المتوسط والإشراف المباشر

على منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وغيرها من مظاهر الهيمنة الأمريكية(عصام، 2016، ص287).

فغالب ما يكون الشجب الدولي انتقائيا، يتجنب دكتاتوريات صديقه أو حماة مصالح عليا للدول الأقوى فالدول العظمى تسير حلفائها بل يصل الأمر إلى حمايتها من أي إدانة دولية، أما الدول الغربية ف"لا تنتهك حقوق الإنسان" وإذا انتهكتها فقد اضطرت للدفاع عن مصالحها الحيوية أو عن البشرية جمعاء، فلا تكاد تكون حقوق الإنسان وسيلة لفرض النمطية السياسية والاقتصادية والثقافية(روجيه، ص88)

إذ يتم التلاعب بمبادئ حقوق الإنسان وتوظيفها لإضفاء شرعية دولية على تصرفات بعض الدولة الحليفة لها أو لحرمان بعض الدول المضادة لسياستها من الشرعية ولتبرير تصرفات وأفعال وإدانة تصرفات وأفعال أخرى، بهدف واضح هو تحقيق مصالح استراتيجية وسياسية والاقتصادية، مما يؤدي إلى الخلط بين الحركة العالمية لحقوق الإنسان والتوظيف العولمي لهذه الحركة العالمية من قبل كبار الدول الغربية(محمد، ص130)

ويزخر السجل التاريخي المعاصر لتلك الممارسات الانتقائية والازدواجية حيث دعم القادة الأمريكيون الدكتاتوريات الأمريكية اللاتينية من مختلف الأنواع "الشيلي الأرجنتين وغيرهما" بينما دعم الأوروبيون في أمريكا الوسطى نظام "ساندينسيا" في نيكارغوا، والذي تميز بانتهاكاته المنهجية لحقوق هنود الميسكتوس، كما تورطت الولايات المتحدة الأمريكية بإيعاز من إسرائيل في بيع الأسلحة لإيران الخميني، وكذا في تمويل "كونترا نيكاراغوا"، كما تم تكريم الدكتاتور الإثيوبي "منجستو" رغم اضطلاله بتجويع وترحيل أكثر من 2.9 مليون مسيحي إثيوبي، كما كشفت أحداث ربيع بيكن مواقف هشة لإدانة القمع الذي مارسه الصين في مواجهة طلابها العزل فلم يباشر "بيل كلنتون" أي إجراء رغم وعوده بذلك اثناء حملته الانتخابية، كما أيدت الولايات المتحدة الأمريكية "لوران كابيلا" سنة 1997 رغم الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها في الزائير. (Thiery،2007، P47).

المبحث الثاني: تجليات الازدواجية في المعاملة في مجال حقوق الإنسان

على الرغم من قصور مفهوم حقوق الإنسان وفقا للمعايير الغربية إلا أن ذلك لم يمنعها من الانتشار خاصة في إطار العولمة التي اتخذت أساليب هيمنة (Hégémoniques) تقوم على الاعتقاد القوي بالتفوق الحضاري وألقيمي الغربي على باقي الحضارات استنادا إلى تفوقها المادي والتقني، مما يجعل قيمها ومبادئها الحضارية جديرة بالإتباع وفقا لمنطق التفوق والهيمنة المرتكزة على فكرة الأنا المركزي الغربي(مخلوف، 2010، ص110) وهو ما تم ترجمته على أرض الواقع بإعطاء الأولوية للحقوق المرتبطة بالإيديولوجية الغربية على حساب باقي الحقوق من جهة وتطويع الأجهزة الدولية والمؤسسات

الدولية لانتهاك حقوق الإنسان باسم "حقوق الإنسان" عبر ممارستها الانتقائية القائمة على ازدواجية المعاملة.

المطلب الأول: اثر الازدواجية في المعاملة على ممارسة حقوق الانسان

حقوق الإنسان ليست مفهوما استاتيكيًا جامداً، وإنما مفهوم ديناميكي ساهمت في بلورته إسهامات المرجعيات المختلفة، وليس من العدل أن يتبناه الغرب - بتفاخر - كإنجاز له ويعاديه البقية بسبب الممارسات الغربية المتناقضة لذلك الفكر على أية حال ،لذا يجب الحذر الشديد من الربط ألقسري بين الليبرالية وحقوق الإنسان خاصة عندما يتم بشكل "دوغمائي" وتعميمي، فالربط الآلي بين الفكر الغربي الليبرالي وحقوق الإنسان لا محل له من الصحة وذلك لأن المنظومة الدولية لحقوق الإنسان كانت ثمرة جهود دولية ساهمت في إثرائها دول ذات مرجعيات وقناعات مختلفة، قد تتنافى أحياناً مع مرتكزات المركزية الغربية التي تحاول فرض مفهوم واحد لحقوق الإنسان كمرجعية معممة بالقوة على مختلف دول العالم(غانم ، 2001، ص18)

لكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي الذي تم استنزافه اقتصادياً وفلسفياً وسعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى رأسملة Capitalisation" خطاب حقوق الإنسان جعل هذه الأخيرة في سياق وحدانية المركز ، مقياساً للبلاد الغربية عموماً وزعيمتها أمريكا خصوصاً، خاصة و أن تعاملها مع حقوق الإنسان يضل خاضعاً للإكراهات التي تفرضها العولة تبعاً لقاعدة "وزنين ومكيالين" سواء على مستوى حقوق المحمية أو من حيث المستفيدين منها(محمد ، ص115)

وهو ما تجلى في التشديد الغربي على حقوق الإنسان "السلبية" التي تهدف لإعاقة أعمال حكومية معنية وهذا بمنح الفرد سلطة "التحرر من" أي عمل حكومي' (دافيد ، 1993، ص31) فالرؤية الليبرالية لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تعتبر الدولة أداة محايدة، أو يمكن أن تكون كذلك، وظيفتها الإدارة التكنوقراطية، وهو ما لا يمكن تحقيقه عملياً، فلا يمكن فصل السلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية ولا يمكن عزل السياسة عن الحياة الاجتماعية وبالتالي فإن فصل الحقوق المدنية والسياسية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تشويه للواقع وانتهاك منتظم لكل حقوق الإنسان.(جاك ، 1998، ص52)

إلا أن ذلك لم يمنع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من إظهار عدائها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث وصفت السفارة الأمريكية للأمم المتحدة كيرباترك ترك هذه الفئة من الحقوق بأنها: "رسالة إلى سانت كلوز... لا الطبيعة ولا التجربة ولا الاحتمال تنفخ حياة في هذه القوائم

من الألقاب" ورفضها بنبرة معتدلة ممثل الوم أ في مفوضية الأمم المتحدة، السفير موريس أبرام الذي أكد سنة 1990 أن "الأولوية" يجب أن تكون للحقوق المدنية والسياسية(نعوم ، 2004 ، ص300) وحتى الحقوق المدنية والسياسية لم تسلم من أعمال ازدواجية المعايير فالحق في حرية الرأي والتعبير على سبيل المثال يتم إعماله بصفة انتقائية حيث يدافع الكثيرون عن رسوم الكرتون الدانماركية أو رسوم شارلي أيبندو الفرنسية التي تصور نبي الإسلام بطريقة مثيرة للسخرية، باعتبار أنه يندرج في إطار حرية التعبير، بينما لا تستطيع قيم حرية التعبير ذاتها أن تحمي من يسخر في رسم كارتوني من شخصية اليهودي؟ لماذا لا يعتبر أول تحريضاً على الكراهية الدينية والعنصرية الاسلاموفوبية؟ بينما يعتبر الثاني تطرفاً ومعاداة للسامية(بهي الدين ، ص24)

لكن الغرب لم يكتف بالمفاضلة بين الحقوق، بل ميز بين المستفيدين من الحقوق كذلك، لأنه حقق لمجتمعاته العدالة والحرية والكرامة وكان أول من انقلب على هذه القيم في علاقته بالشعوب والأمم الغير غربية، بتعاملاته الاستيطانية الاستعمارية محاولاً إفراغ حقوق الإنسان من محتواها الإنساني ومصداقيتها الحقيقية وذلك بتكريس منطلقات المركزية الغربية(نعيمة ، 2007 ، ص181).

وتجلى ذلك بوضوح في الصكوك الإقليمية "الأوروبية والأمريكية" التي ركزت على الحقوق المدنية والسياسية من جهة، وسمحت من جهة أخرى للدول الموقعة أن تستثني الأقاليم التابعة لها من تطبيق أحكام الاتفاقية(الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، المادة 01)، بعبارة أخرى فإن الدول الغربية بإمكانها تصنيف الناس والمفاضلة بينهم، فتجعل الأوروبيين يتمتعون بحقوقهم الأساسية، أما الشعوب المستعمرة فهي تتخلى عن واجبها في حماية .

حقوقهم، حتى لو كانوا تحت سلطتها، وذلك تعبير واضح عن النظرة الغربية التمييزية المتعلقة بحقوق الإنسان.(سامي ، ص117).

حيث تمارس الدول الغربية ازدواجية أخلاقية على أرض الواقع فبينما تطبق مبدأ دولة القانون والليبرالية الديمقراطية إلى أبعد الحدود في سياساتها الداخلية، تراها على مستوى السياسية الخارجية تفضل القوة وتعطيها الأولوية على القانون، وخير مثال يشهد على ذلك مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقية تأسيس المحكمة الجنائية الدولية وبذلك لجهود جبارة للحيلولة دون ميلاد هذه الاتفاقية(أوتفريد، 2010 ، ص296).

المطلب الثاني: اثر الازدواجية في المعاملة على الحماية الدولية لحقوق الإنسان

لم تكتف الدول الكبرى بممارسة الانتقائية وازدواجية المعايير بنفسها بل كرسنت المنتظم الأممي للقيام بذلك، وتجسد ذلك بوضوح في سياسة الكيل بمكيالين التي انتهجها مجلس الأمن الذي تم تسخير نشاطه لأغراض سياسية لا علاقة لها بالشرعية الدولية، فهو يعالج مواقف متساوية أمام القانون

بسياسة ازدواج المعايير، حيث أن المجلس قام بتدمير العراق لانتهاكه حقوق الأكراد ولم يرف له جفن لانتهاك حقوق "نفس" الأكراد من تركيا، كما لم يتحرك مجلس الأمن لمواجهة إسرائيل واندونيسيا واليونيتا التي تمارس انتهاكات منهجية يومية لحقوق الإنسان الشعب الفلسطيني وتيمور الشرقية وأنغولا، رغم تدخلاته الشرسة والحاسمة في مواجهة ليبيا التي لم تنتهك أي قاعدة من قواعد القانون الدولي، وكذا اختلاف تعامل مجلس الأمن مع الملفين الصومالي والبوسني رغم تقاربها الشديد (باربارا ، 1995، ص56).

مصالحها الإقليمية ثم أن تركيب مجلس الأمن نفسه غير ديمقراطي ولا يستجيب لمبدأ الأغلبية، كما سبق ذكره فحق الاعتراض جعل مجلس الأمن وسيلة في يد الدول الخمسة الكبرى تسمح بالقرارات التي تخدم مصالحها وتجهض القرارات التي تمس مصالحها ومصالح حليفاتها كإسرائيل.(مصطفى ، 2005، ص29).

ويكمن إسقاط الازدواجية التي يمارسها مجلس الأمن على باقي أجهزة الأمم المتحدة حيث نددت مختلف الهيئات الحكومية وغير حكومية بعدم كفاءة عمل لجنة حقوق الإنسان - السابقة - نظرا لتسييسها المفرط وانتقائية نشاطها حيث تحولت اللجنة في السنوات الأخيرة من عملها إلى جهاز شكلي، مشلول، لم يعد بإمكانها اتخاذ مبادرات جديدة أو معالجة أخطر انتهاكات حقوق الإنسان نظرا لان المصالح السياسية تسود دائما على حماية حقوق الإنسان كما تم التشكيك في تكوين اللجنة الذي تضم أكبر الدول انتهاكا لحقوق الإنسان لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة وأنهم أعضاء منتخبين في اللجنة. (نرجس ، 2014، ص11).

وفي محاولة لإصلاح الأمم المتحدة وتفادي الأخطاء التي وقعت فيها اللجنة تم استحداث مجلس حقوق الإنسان كخليفة للجنة، واعتمد على آلية العضوية الموسعة وآلية الاستعراض الدوري الشامل وإجراءات الدورات الاستثنائية، لكن المجلس تعثر نفس العثرات للجنة، فنظام العضوية فيه جعل بعض الجماعات فيه أقوى نسبيا من غيرها، وبالتالي يكون لها القدرة على تمرير أو عرقلة أي قرار وفق للإرادات السياسية المهيمنة في المجلس، أما آلية الاستعراض الدوري الشامل نظرا لطبيعتها الحكومية الحصرية، فأنها ما زلت تستند لقاعدة "لا توجه النقد لي ولن أوجه النقد لك" أيضا، بالنسبة لآلية الجلسات الخاصة فقد تم تحويلها لآلية تخدم أهداف سياسية خاصة باعتبار ان الجلسات تركز بنحو غير مناسب على دول معينة على حساب دول أخرى لها حالات مماثلة أو أكثر خطورة من انتهاكات حقوق الإنسان(عبد الله ، 2017، ص24).

فربط الحماية الدولية لحقوق الإنسان بسياسات الدول جعل حقوق الإنسان وسائل لتحقيق مصالح الدول الكبرى لفرض ضمان سيطرتها وساعدها في ذلك خضوع بعض الحكام في البلدان النامية من أجل الحفاظ على كراسي الحكم لهم ولذريتهم ومن أجل ذلك فهم مستعدون لدفع أي ثمن وأن كانت سيادة الدولة ذاتها، فلم يكن انتهاك السيادة ناتج عن تفعيل قواعد الحماية الدولية لحقوق الإنسان بل هو نتيجة مباشرة لوجود إخلال في النظام الدولي، تسيطر فيه دولة ذات نفوذ وسلطة لا تكثر إلا بمصالحها وأيضاً لسيطرة حكام لا يبالون إلا بالحفاظ على مقاعدهم (الحسن ، ص 237).

خاتمة:

في الأخير تجدر الإشارة إلى إعمال مبدأ الازدواجية في التعامل هو أحد أهم العقوبات التي تواجه النظام العالمي لحقوق الإنسان باعتبار انه يقوم على أساس المفاضلة بين الحقوق وكذا المفاضلة بين المستفيدين منها، وهو ما يمس بقاعدة الاعتماد المتبادل بين الحقوق التي تتداخل وتتشابك بحيث يصعب القول بأسبوعية حق على آخر، فحقوق الإنسان بناء متراس ومتكامل يسند بعضه بعضاً. أن السعي نحو تكريس الحقوق المدنية والسياسية يمكن إرجاعه ببساطة إلى كون هذا النوع يتماشى مع توسع "خط الأعمال الحر" الذي يتخطى تدخل الدولة، لذلك وجب التضحية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "كأضرار جانبية" في سبيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما أن التركيز على حقوق الإنسان الغربي راجع لكون أغلب الفاعلين في تحديد السياسة الدولية ينتمون للدول الغربية .

أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل إلا القليل، أو لا تفعل شيئاً على الإطلاق في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، ما لم يصدر مجلس الأمن قراراً بالتدخل، أما الأمانة العامة والوكالات التابعة للأمم المتحدة فنشاطها ذو طابع سياسي، ففي التقرير الذي صدر عن المنظمة بمناسبة عيدها الخمسين بعنوان (الأمم المتحدة وحقوق الإنسان 1994 / 1995)، نفضت المنظمة يدها من المسؤولية، فجاءت صياغة التقرير بيروقراطية، تبريرية من أجل إقناع القارئ أن نشاط الأمم المتحدة هو "توفيقي" ذو "طبيعة استعلامية تحقيقية" عملها الأساسي تلقي التقارير والدخول في "حوار بناء" مع الحكومات فيم يتعلق بحقوق الإنسان (بول ، 2007 ، ص 270).

وهو ما جعل الأمم المتحدة أداة في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد الربط بين فكرة المصالح الوطنية الأمريكية والمصالح المشتركة التي ستحقق عبر هيئة الأمم المتحدة التي تخدم السياسات الأمريكية في الداخل وفي الخارج، وأكدت ذلك هيلاري كلينتون قائلة: "تشكل المؤسسات الدولية أدوات، بدلا من اعتبارها شركاء، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون جاهزة للتصرف بحرية في الدفاع عن مصالحها الحيوية... هذه المؤسسات تعزز تأثيرنا ونفوذنا عندما تعمل بشكل جيد، وفي

حالة العكس تخدم إجراءات لمبررات لتأخيرات لانهاية لها... ينبغي علينا جعلها منسجمة مع حقائق القوة في القرن الواحد والعشرين" (فتيحة ، 2011 ، ص297).

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن منظمة الأمم المتحدة لعبت أدوارا لا يستهان بها في الدفع بالحركة العالمية لحقوق الإنسان، لكن المرحلة القادمة ستضع المنظمة أمام خيارين: أما أن تتحول إلى مؤسسة أمريكية أو منظمة حيادية ذات طموح عالمي، لكن الخطاب الأمريكي الذي أدلى به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سنة 2017، لإصلاح الأمم المتحدة لا يبدي نية حقيقية للإصلاح خاصة عندما وصف المنظمة "نادي يسمح للناس بالالتقاء وقضاء وقت ممتع" التي اعتبرها حجة لتقليص مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في ميزانية الأمم المتحدة التي وصفها بالبيروقراطية القديمة، الغير فعالة.

قائمة المراجع

-المؤلفات

الجميل عبد الجبار رشيد ،(2015)، عولمة القانون الجنائي الدولي وأثرها في حفظ السلم والأمن الدوليين، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

حسن بهي الدين ، "التوتر بين المسلمين والغرب فشل متبادل بين الجانبين"، مؤلف جماعي، الأديان وحرية التعبير "إشكالية الحرية في مجتمعات مختلفة"، مركز القاهرة للدراسات حقوق الإنسان، د ط، القاهرة.

دونلي جاك ،(1998)، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك على عثمان، الطبعة العربية الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.

ديلكورباربارا وأوليفيه كورتن،(2015)، "المحابة في تطبيق القانون الدولي"، مؤلف جماعي: القانون الدولي وسياسة الكيل بمكيالين، ترجمة أنور مغيث، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ليبيا.

روجيه ديديه ، (2000) "حدود الحماية الدولية لحقوق الإنسان"، مؤلف جماعي: الإيمان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، ج 02، ط 1، دار الأهالي، دمشق.

سلامة حسين مصطفى ،(2007)، ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية. شومسكينعوم ، (2007) ، الدولة الفاشلة إساءة استعمال السلطة والتعدي على الديمقراطية ،، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، ط 1، 2007.

شومسكي نعم ،(2004)، الدولة المارقة استخدام القوة في الشؤون العالمية، ترجمة أسامة اسبر ،مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية .

الصادقي سعيد ، (2006) **حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية**، مؤلف جماعي: السيادة والسلطة، الأفاق الوطنية والحدود العالمية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

علوان محمد يوسف ومحمد خليل موسى، (2011)، **القانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوق المحمية**، ج 02، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

فتيحة ليتيم، **نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين**، ط 1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت .

فهيم يوسف محمد ، (2005)، **حقوق الإنسان في ظل التجليات السياسية للعولمة**، منشور في مؤلف جماعي: **حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

فورسابت دافيد ، (1993) ، **حقوق الإنسان والسياسة الدولية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، ط 1، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.

الفيلايمصطفى، (2005)، **"نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات"**، مؤلف جماعي: **حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية**، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

كينيدي بول ، (2007) **برلمان الإنسان الأمم المتحدة الماضي الحاضر والمستقبل**، ترجمة رؤوف عباس، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

موقت محمد ، (2000)، **"حقوق الإنسان: هل هي عالمية؟"**، ترجمة فاطمة الزهراء أريزول، في مؤلف جماعي: **المجتمع الدولي وحقوق الشخصية الإنسانية**، مؤسسة الملك آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، .

هوفهاوتفريد ، (2010) ، **مواطن الاقتصاد مواطن الدولة المواطن العالمي الأخلاق السياسية في عصر العولمة**، ترجمة عبد الحميد مرزوق، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

¹ _ Kellci-ShandraOgnimba, (2014) **La politisation des droits de l'homme et le défi de la coopération universelle**, thèse de doctorat, Droit international public, université de Paris 01,

الأطروحات

بن عبد الله محمد عبد اللطيف ، (2009)، **المركزية الغربية وتناقضاتها مع حقوق الإنسان**، رسالة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

المقالات

إياد جعفر فيصل (2012) **"مبدأ السيادة في القانون الدولي العام"**، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، المجلد 01، العدد 14، ص 366.

بن الشيخ عصام (2016)، "الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة في أدبيات جوزف ناي فرانسييس فوكويما، زينغوبريجسكي نموذجاً"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد 15، ص 287.

رحاب عبد الله وعمر برناوي، (2017)، "مجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان : تكرار لعثرات لجنة حقوق الإنسان السابقة"، مجلة جيل لحقوق الإنسان، مركز جيل للبحث العلمي، لبنان، العدد 20، ص 24.

سلامة حسني مصطفى (1984)، ن، تأملات دولية في حقوق الإنسان، المجلة المصرية للقانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، العدد 40، ص 82.

الشيخليمحمد جميل (2009)، "مفهوم السيادة الوطنية ومبدأ استخدام القوة في العلاقات الدولية"، المجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 26، ص 78.

صفو نرجس (2014)، دراسة مقارنة بين لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 02، العدد 18، ص 11.

العنزي الحسن وسؤدد طه العبيدي، "مفهوم الحماية الدولية لحقوق الانسان والمعوقات التي تواجهها"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، المجلد 16، العدد 02، ص 237.

غالية نعيمة (2007)، "حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، التنصير الوجه الآخر للحرية الدينية"، مجلة المفكر، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، العدد 02، ص 181.

مخلوف ساحل، (2010)، "إشكالية الخصوصيات الثقافية في ظل العولمة"، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، العدد 10، ص 110.

الموسى محمد خليل (2017)، تأملات حول ازمة القانون الدولي لحقوق الإنسان، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، مجلد 01، العدد 05، ص 90.

النجار غانم، (2011)، "الغرب وحقوق الإنسان، إشكالية العلاقة والتحولت الدولية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 29، العدد 4، ص 18.

- Thierry Garcin, (2007) « Les droits de l'homme à l'épreuve de l'universalité », Relations internationales, Presse universitaire de France, N° 132, P 47.